بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

قرغيزستان تعيد تأهيل ضحايا القمع السياسي

(مترجم)

الخبر:

أفادت تي آر تي بأن الرئيس القرغيزي صدر جباروف وافق على قانون بشأن إعادة تأهيل السكان الذين عانوا من القمع السياسي خلال الفترة السوفيتية. وتغطي هذه الوثيقة الأشخاص الذين أدينوا لأسباب سياسية بموجب القانون الجنائي لروسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية، الذي كان ساري المفعول في قرغيزستان حتى عام 1961.

وفقا لهذا القانون، يشمل القمع السياسي القرارات المتخذة بين عامي 1917 و1953 بناء على وثائق "حول الإرهاب الأحمر"، ومكافحة الباسمشي، وعلامات اقتصاد الكولاك، وغيرها من الأعمال.

وكان مشروع القانون، الذي ينص على إعادة تأهيل الأشخاص الذين عانوا من القمع السياسي خلال الفترة السوفيتية، قد بدأ في كانون الثاني/يناير 2023. وفي كانون الأول/ديسمبر 2024 تبنى البرلمان القرغيزي (جوغوركو كينيش) مشروع القانون المقابل الذي يهدف إلى استعادة حقوق المضطهدين.

التعليق:

تجدر الإشارة إلى أن عملية إعادة تأهيل الأشخاص الذين تعرضوا للقمع لأسباب سياسية خلال الفترة السوفيتية في بلدان آسيا الوسطى بدأت بعد الاستقلال في تسعينات القرن الماضي وتستمر حتى يومنا هذا. ففي أوزبيكستان، يجري العمل بنشاط لإعادة تأهيل ضحايا القمع السياسي. وحتى الآن، بلغ العدد الإجمالي للأشخاص الذين تمت تبرئتهم 856 شخصا، معظمهم ممن يطلق عليهم اسم "الباسمشي". وفي كازاخستان، لا تزال عملية إعادة تأهيل ضحايا القمع السياسي جارية أيضا؛ ففي عام 1993، اعتمد قانون "إعادة تأهيل ضحايا القمع السياسي الجماهيري"، الذي أصبح أساسا لاستعادة حقوق الأشخاص المضطهدين.

ومن الجدير بالذكر أن أنظمة بلدان آسيا الوسطى، التي تعيد تأهيل ضحايا "الإرهاب الأحمر"، تسعى إلى تحقيق أهداف صورية بدلا من الرغبة الصادقة في استعادة العدالة. فإنهم هم أنفسهم يفعلون الشيء نفسه في بلدانهم، وأحيانا على نطاق لا يقل عن الشيوعيين. حتى قرغيزستان، التي كانت تعتبر حتى وقت قريب مكانا آمنا نسبيا في آسيا الوسطى، حيث يمكن للناس ممارسة الإسلام بسلام بعد وصول صدر جباروف إلى السلطة، تحولت إلى ديكتاتورية قاسية، تنسخ بشكل أعمى التشريعات القمعية الروسية.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

محمد منصور